

# النساء هن الضحية الأولى في الصراعات منذ الازل

جين . علي سمودي . اكد مركز حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" بأن العنف ضد المرأة عامة والفلسطينية خاصة في تزايد وانتشار بشكل مستمر وواسع ، مشيراً الى ان المرأة هي التي تدفع ثمن الحروب والنزاعات الداخلية ، بينما استخدم العنف ضد المرأة على نطاق كبير حيث ان النساء هن الضحايا الأوائل للنزاع.

وعلى طاوله مستديرة حول "الاليات الدولية لحماية المرأة في النزاعات المسلحة" ، جرى البحث في الواقع الراهن للمرأة بمشاركة عدد من المختصين وحشد غفير من الشباب وممثلي المؤسسات الأهلية في قرية كفر الديك لتلبية لدعوة مركز حقوق الإنسان والديمقراطية شمس .

## حقوق الانسان والمرأة .

وتحدث ممثل الضعاليات موسى قصول مؤكدا اهمية المبادرة التوعوية لمركز "شمس" في سبيل تعزيز وترسخ مفاهيم حقوق الإنسان لدى الشباب الفلسطيني وتنمية وعيهم وثقافتهم في قضايا القانون الدولي المتعلقة بالمرأة، واكد اهمية الاستمرار في برامج النقاش المفتوح الذي يبرز دور المرأة ويعزز مشاركتها ومساهمتها والدفاع عن حقوقها .

## المرأة والتنمية

من جانبه تحدث الباحث في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان حسين الديك من مركز "شمس" عن رسالة واهداف مركز "شمس" في بناء ونشر قيم ومفاهيم الديمقراطية والعدالة وحقوق الانسان والمرأة تحديدا ، وشدد على اهمية التركيز على فئة الشباب في المجتمع الفلسطيني وتنمية قدراتهم ومهاراتهم والذين يشكلون نسبة كبيرة من المجتمع ، وتقع على عاتقهم مسؤولية البناء والتنمية والتطوير والتحرير وتحمل أعباء المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتنمية .

## العنف ضد المرأة

وقدم الدكتور باسل ناصر ورقة عمل حول قضية العنف ضد المرأة ، موضحا ان العنف جريمة يمارسها البشر منذ

قديم الأزمان وهي ليست ظاهرة مرتبطة بالعصر الحديث ولكن الاهتمام بها حديثا وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية كان واضحا وكبيرا بسبب المجازر التي ارتكبت في تلك الحرب والتي راح ضحيتها الكثير من الأبرياء من البشر وخاصة المدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ.

وذكر ان العنف ضد المرأة اتخذ طابعا خاصا ومختلفا عن العنف ضد الأطفال والشيوخ فعلاوة على القتل والاضطهاد والإيذاء الجسدي الذي كانت تتعرض له المرأة فان هناك نوع آخر من العنف كان يصيب المرأة دون غيرها من الفئات المستهدفة وهو العنف الجنسي الذي تتعدد أشكاله وأنواعه ولكن في النهاية فان المرأة هي الضحية التي تهان كرامتها وينتهك عرضها وتفسد بكراتها، موضحا " ان هذا العنف مبني على الكثير من الدوافع الموجودة عند اولئك الأشخاص الذين يمارسون هذا النوع من العنف، فقد تكون دوافع سياسية أو دوافع غريزية أو دوافع انتقامية".

## نتائج العنف

واستعرض المحاضر النتائج الخطيرة والمدمرة للعنف على المرأة والأسرة والمجتمع ،مثل انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة ،الإيدز، و أمراض ناتجة عن الإجهاض، والخوف من العار والسمعة السيئة للمرأة في المجتمع، وهتك عرض المرأة، و اضاف " كل هذه الأمور تؤدي إلى تأثير سلبي على المرأة في المجتمع، وعدم وجود قوانين وتشريعات تحمي المرأة، وعدم إجبار أطراف النزاع على احترام الاتفاقيات الدولية التي تحمي المرأة في النزاعات المسلحة مثل اتفاقيات جنيف، يساعد على استمرار هذا النوع من العنف وزيادته إذ لا يوجد رادع لمنع هذا العنف مما يكرر حدوثه في المستقبل".

## المرأة والنزاعات المسلحة

واوضح المحاضر ان معظم النزاعات المسلحة في هذه الأيام هي نزاعات داخلية وان غالبية الضحايا المدنيين من النساء، وقال " المرأة الضحية الأولى في الحروب، ولكن كيف يمكن أن تتجنب المرأة شر

النزاعات.

وذكروا ان القرار طالب الدول الأعضاء أن تمتثل لما عليها من التزامات بمقاضات الأشخاص المسؤولين عن هذه الأعمال، ومن أبرز الإجراءات التي نص عليها القرار فرض العقوبات العسكرية المناسبة على منتهكيه، وتدريب الجنود على مكافحة كل أنواع العنف الجنسي ضد المدنيين، وإخلاء النساء والأطفال المهديين بالعنف الجنسي إلى مناطق آمنة.

وشجع دعوة النساء إلى المشاركة في المحادثات الهادفة إلى منع النزاعات وحلها والحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وان النساء والفتيات يكن هدفًا للعنف الجنسي كخطة حربية للإذلال والسيطرة والتخويف، والتفريق وتهجير المدنيين بالقوة، وقد يستمر ذلك حتى بعد أن ينتهي النزاع وخلص القرار إلى طلب المجلس من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن يقدم تقريراً له في حزيران ٢٠٠٩ عن تطبيق هذا القرار وحول القانون الدولي الانساني والمتمثل بقانون لاهاي ، اتفاقيات جنيف.

وتطرق المتحدثون الى البروتوكولات الملحقه بها والتي اكدت انه يكون لجميع الأشخاص الذين لا يشتركون بصورة مباشرة أو الذين يكفون عن الاشتراك في الأعمال العدائية -سواء قيبت حريتهم أم لم تقيد- الحق في أن يحترم أشخاصهم وشرفهم ومعتقداتهم وممارستهم لشعائرهم الدينية ، ويجب أن يعاملوا في جميع الأحوال معاملة إنسانية دون أي تمييز محجف .

## توصيات

وخلص المشاركون الى مجموعة من التوصيات اهمها، ان لقضية العنف ضد المرأة مكانة خاصة في اولويات المدافعين عن حقوق الإنسان في عالم اليوم سواء كان ذلك على مستوى مؤسسات المجتمع المدني أو على مستوى المنظمات الدولية أو المؤسسات الدولية الاغاثية، ولعل قرار مجلس الأمن المتعلق بالعنف ضد المرأة والذي صدر في هذا العام خير دليل على ذلك، مؤكداً انه يضيف انجازا كبيرا لما

الاعتداء عليها خلال الحرب، وماهي الضمانات لمنع ارتكاب العنف الجنسي ضد المرأة، وما هو موقف القانون الدولي من العنف ضد المرأة وما هي الآليات الدولية لحماية المرأة في النزاعات المسلحة".

## الاليات المتعلقة بحماية المرأة

وناقش الحضور الاليات الدولية المتعلقة بحماية المرأة في النزاعات المسلحة والمتمثلة في القانون الدولي لحقوق الانسان والمتمثل في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية للنساء كافة اشكال التمييز ضد المرأة ، و اعلان حماية الاطفال والنساء في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة .

واشار المتحدثون الى المادة الرابعة من الاعلان التي اكدت انه يتعين على جميع الدول المشتركة في مفاوضات مسلحة، أو في عمليات عسكرية في أقاليم أجنبية أو في أقاليم لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية، أن تبذل كل ما في وسعها لتجنب النساء والأطفال ويلات الحرب، ويتعين اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حظر اتخاذ تدابير كالاضطهاد والتعذيب والتأديب والعاملة المهينة والعنف، وخاصة ما كان منها موجها ضد ذلك الجزء من السكان المدنيين المؤلف من النساء والأطفال. و اشاروا الى قرار مجلس الأمن رقم ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بتصنيف العنف الجنسي في أوقات النزاعات المسلحة بأنه جريمة حرب وتهديد للأمن والسلم الدولي وطالب القرار جميع الدول أن تتخذ التدابير المناسبة لحماية المدنيين ومنهم النساء والفتيات من جميع أشكال العنف الجنسي.

وذكر المتحدثون ان لقرار اعتبر جرائم الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي يمكن أن تشكل جريمة حرب أو جريمة ضد الانسانية أو فعلا منشئا لجريمة تتعلق بالابادة الجماعية ويؤكد ضرورة استثناء جرائم العنف الجنسي من أحكام العفو العام في سياق حل

تم تحقيقه في الدفاع عن المرأة فكثيرة هي الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تدعو إلى حماية المرأة وعدم استخدام العنف ضدها، ولكن إذا نظرنا الى الواقع الذي تعيشه المرأة في هذه الأيام في شتى بقاع الأرض فنجد أن العنف ضد المرأة في تزايد وانتشار يوم بعد يوم والمرأة هي التي تدفع ثمن الحروب والنزاعات الداخلية التي تحدث في هذه الأيام وحالة يوغسلافيا اكبر دليل على ذلك اضافة الى الوضع في العراق وفي السودان في أفغانستان نجد ان العنف يستخدم ضد المرأة على نطاق كبير وان النساء هن الضحايا الأوائل للنزاع.

ودعا المشاركون للعمل على تنفيذ تلك القوانين والمواثيق المتعلقة بحماية المرأة على الصعيد المحلي أو الصعيد الدولي، لا أن تكون مجرد شعارات يتم التغني بها في المؤتمرات واللقاءات الجماهيرية، والعمل المستمر على المستوى المحلي للتأثير في ثقافة الناس ونظرتهم إلى العنف ضد المرأة بأنه جريمة ضد الإنسانية يجب أن يحاسب فاعلها، لا أن تكون المرأة كائنًا متدنيا يحق للرجل متى شاء انتهاك كرامتها وممارسة العنف ضدها، وضورة العمل على تغيير بعض المفاهيم الخاطئة عن المرأة في المجتمعات وإضفاء وإعطائها حقوقها كاملة غير منقوصة .

وشدد المتحدثون على ضرورة الاستفادة مما تم تحقيقه على المستوى الدولي من إنجازات واتفاقيات لحماية المرأة والعمل على تطبيق هذه الاتفاقيات وسن قوانين محلية تكون داعمة ومكاملة لما تم تحقيقه على المستوى الدولي والعمل على تطبيق تلك القوانين لكي تكون رادعا للجناة الذين يقومون بارتكاب أي جريمة أو ممارسة العنف ضد المرأة، إضافة إلى إمكانية التوجه إلى المحاكم الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية والتي اعتبرت العنف ضد المرأة في نظامها الداخلي جريمة ضد الإنسانية، ويجب على منظمة الأمم المتحدة أن تدعو الدول الأعضاء فيها بالانضمام إلى اتفاقية روما بالتوقيع والمصادقة عليها، لكي تستطيع المحكمة الجنائية الدولية أن تظال أي دولة يتم فيها ممارسة العنف ضد المرأة .